مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الاستراتيجية

HAMMURABI CENTER
For Researches & Strategic Studies

أهم ما جاء في مراكز التفكير العالمية حول أفغانستان

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

قسم الترجمة

٢٠٢١-٨-٢٠

العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com

المحتويات

- لقد فقدنا جميعاً أفغانستان / فورن افرز..... ٣
- يجب أن تتحول حركة طالبان من التمرد إلى الحكم / تشاتهام هاوس.....١٢
- أجندة بايدن الديمقراطية ماتت موتاً قبيحاً في كابول/ فورن بوليسي.....١٧
- أفغانستان ما بعد أمريكا والجغرافيا السياسية للهند/ فورين بوليسي.....٢٢
- موت السلم الأميركي في كابول/ بروجيكت سندكيت.....٢٧

لقد فقدنا جميعاً أفغانستان

فورن افرز

P. Michael McKinley

مع سقوط أفغانستان في أيدي طالبان، أصبح سيل الاتهامات والإدانة الصريحة لانسحاب إدارة بايدن للقوات الأمريكية من أفغانستان بلا هوادة. وردد مستشار الأمن القومي السابق الجنرال إتش آر ماكماستر مشاعر الكثيرين عندما أعلن أن أفغانستان "مشكلة إنسانية على حدود العصر الحديث بين البربرية والحضارة" وأن الولايات المتحدة تفتقر إلى الإرادة "لمواصلة الجهود لصالح البشرية جمعاء.

وما يحدث مأساة رهيبة، لكن اللوم لا يمكن أن يلقي باللوم على أي باب. فقد كان الجدول الزمني القصير لإدارة بايدن للانسحاب، والمرتبط بالذكرى العشرين لأحداث ١١ سبتمبر / أيلول، وفي منتصف موسم القتال، خطأً. لكن الوضع على الأرض هو نتيجة لعقدين من الحسابات الخاطئة والسياسات الفاشلة التي قامت بها ثلاثة الإدارات الأميركية السابقة وفشل قادة أفغانستان على الحكم لما فيه من خير شعوبها.

والأسئلة الأوسع حول لماذا تجد أفغانستان نفسها في هذا المنعطف تقوض محاولات تبرير "الحرب على الإرهاب" كما دارت في البلاد على مدى عقدين من الزمن. وخلال أكثر من ثلاث سنوات في كابول، بين ٢٠١٣ و٢٠١٦ (بما في ذلك كسفير للولايات المتحدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦)، أصبح واضحًا لي مدى حدة التحديات التي تواجه استراتيجية الولايات المتحدة. فعلى الرغم من أننا نجحنا إلى حد كبير في القضاء على القاعدة في البلاد وتقليل خطر الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة، فقد فشلنا في نهجنا لمكافحة التمرد والسياسة الأفغانية و "بناء الدولة"، وقللنا من قدرة طالبان على الصمود، وأخطأنا في قراءة الحقائق الجيوسياسية للمنطقة.

لقد حان الوقت لمواجهة الحقائق: إن قرار تأجيل انسحاب القوات الأمريكية لمدة عام أو عامين آخرين لم يكن ليحدث أي فرق في نهاية المطاف في العواقب المحزنة التي لا تطاق على الأرض في أفغانستان. وكان على الولايات المتحدة أن تلتزم بأفغانستان إلى أجل غير مسمى، بتكلفة تصل إلى عشرات المليارات سنويًا، مع أمل ضئيل في البناء على مكاسب هشة داخل دولة ذات حكم ضعيف، مع

تآكل ظروف ساحة المعركة، ومع اليقين بأن العديد من الأمريكيين فقدوا ارواحهم عندما استهدفت طالبان القوات الأمريكية والدبلوماسيين مرة أخرى.

ومع بدء ألعاب إلقاء اللوم وتمارين الدروس المستفادة، فقد حان الوقت أيضًا لمنتقدي الانسحاب للتصدي بشكل صريح لأوجه القصور في التقدير وأوجه القصور في التدخل في أفغانستان التي دفعتنا إلى هذه النقطة – ولكي يدركوا هذه المسؤولية عما حدث. ويجب مشاركة الخطأ على نطاق واسع.

الانهيار العسكري

في ضوء استيلاء طالبان السريع على مدينة أفغانية بعد مدينة أفغانية في الأيام الأخيرة، ربما يكون أكثر سوء تقدير أمريكي لافت للنظر هو المبالغة المستمرة في تقدير قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وحتى بدون دعم عسكري أمريكي تكتيكي، كان من المفترض أن تكون قوات الدفاع والأمن الوطنية في وضع يسمح لها بالدفاع عن المدن الكبرى والمنشآت العسكرية المهمة. كما أشار العديد من المراقبين، كان ANDSF على الورق أكبر بكثير وأفضل تجهيزًا وتنظيمًا بكثير من طالبان. وتمت مقارنة القوات الخاصة الأفغانية مع الأفضل في المنطقة في أواخر آذار (مارس) ٢٠٢١، ورد أن تقارير المخابرات الأمريكية لمسؤولي إدارة بايدن كانت تحذر من أن طالبان يمكن أن تسيطر على معظم البلاد في غضون عامين إلى ثلاثة أعوام – ليس في غضون أسابيع قليلة.

وكان هذا التقدير المبالغ فيه لقدرات ANDSF ثابتًا بعد نهاية "زيادة" القوات الأمريكية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١. وقد أكدت العروض التقديمية نصف السنوية التي قدمتها وزارة الدفاع الأمريكية إلى الكونجرس بانتظام تزايد الاحتراف والقدرة القتالية للجيش الأفغاني. كان "تقرير التقدم نحو الأمن والاستقرار في أفغانستان" الصادر في ديسمبر ٢٠١٢ نموذجيًا، حيث سلط الضوء على أن القوات الأفغانية كانت تنفذ ٨٠ في المائة من العمليات وقد نجحت في تجنيد عدد كافٍ من الأفغان لتلبية الحد الأقصى المسموح به وهو ٣٥٢ ألف جندي وشرطي. وذهب "تقرير نوفمبر ٢٠١٣ حول التقدم نحو الأمن والاستقرار في أفغانستان" إلى أبعد من ذلك: "قوات الأمن الأفغانية تعمل الآن بنجاح على توفير الأمن لشعبها، وتقاتل معاركها الخاصة"، ويمكن أن تحقق المكاسب "التي حققها تحالف مكون من ٥٠ دولة مع أفضل القوات المدربة والمجهزة في العالم ". وبحلول عام ٢٠١٤، القوات الأفغانية

ورد أن "قادت ٩٩ في المائة من العمليات التقليدية و٩٩ في المائة من العمليات الخاصة" وظلت "عند المستوى الكامل المصرح به البالغ ٣٥٢ ألف فرد". وحتى مع تدهور الوضع على الأرض، وصف تقرير صدر عام ٢٠١٧ الصندوق الوطني للسكك الحديدية بأنه "قادر بشكل عام على حماية المراكز السكانية الرئيسية. . . والرد على هجمات طالبان.

وفقط في السنوات القليلة الماضية بدأت التقارير تعكس حقيقة أكثر إثارة للقلق. في عام ٢٠١٧ ومرة أخرى في عام ٢٠١٩، كانت هناك تقارير تفيد بإزالة عشرات الآلاف من الجنود "الأشباح" من القوائم – مما يشير إلى أنه لم يكن هناك ما يقرب من ٣٣٠,٠٠٠ جندي متاحين لمحاربة طالبان، ناهيك عن ٣٥٢,٠٠٠. أشار تقرير وزارة الدفاع في ديسمبر ٢٠٢٠ إلى الكونغرس إلى أن "ما يقرب من ٢٩٨٠٠٠ فرد فقط من ANDSF كانوا مؤهلين للحصول على رواتب"، ملمحًا إلى المشكلة المتكررة مع الجنود "الأشباح" وعمليات الفرار من الخدمة.

كما سلط المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان (SIGAR) الضوء بانتظام على مشاكل تتبع المعدات والرواتب. لقد أدى الإهدار والاحتيال وسوء إدارة الموارد إلى إحداث تحول في الجيش الأفغاني إلى تقويض القدرة القتالية للقوات الجوية الأفغانية. ويصل حجم الهدر والاحتيال إلى مليارات الدولارات مع الفساد الذي غالبًا ما يشارك فيه كبار المسؤولين في الحكومة الأفغانية. ونجح مكتب المفتش العام SIGAR في كشف الكثير من هذا، ولكن كان ينبغي عمل المزيد لإيقافه.

المأزق

في ساحة المعركة منذ عام ٢٠١٣ فصاعدًا، بدا أن طالبان أصبحت يُطلق عليها "الجمود في التآكل" في لغة واشنطن – حتى مع وفاة مؤسس حركة طالبان الملا عمر عام ٢٠١٣، واغتيال خليفته في عام ٢٠١٦، وأعنف قصف للتحالف في الحرب في ٢٠١٨-١٩.

وزرعت بذور هذا المأزق المتآكل في وقت مبكر. وأدى الفشل في الاستثمار في الشرطة والجيش الأفغاني في السنوات الأولى بعد عام ٢٠٠١ إلى خسارة وقت ثمين لبناء قوة قتالية قادرة عندما كانت طالبان في موقف دفاعي. اذ لم يكن بناء القوة الجوية من الأولويات لأكثر من عقد. بدأ تدريب جيل جديد من الطيارين الأفغان فقط في عام ٢٠٠٩ وكان أبطأ من اللازم بسبب قرار نقل الأسطول

الأفغاني من الطائرات الروسية إلى طائرات بلاك هوك. وبينما أصبح ينظر إلى القوات الجوية الأفغانية مؤخرًا على أنها فعالة نسبيًا، فإن أي نجاح قوضه قرار هذا العام بسحب آلاف المقاولين الذين قدموا الصيانة والدعم للعمليات حيث بدأ المستشارون الأمريكيون المغادرة في عام ٢٠١٩. وفي الواقع، ثبت أن الإخفاق في نقل خدمات ١٨٠٠٠ متعاقد عملوا مع الجيش الأفغاني – أو تقديم الضمانات المالية لتغطية التكاليف – ضار بالحكومة في كابول، على الرغم من أنه من غير الواضح الآن ما إذا كانت قوات الدفاع الوطني الأفغانية ستقاتل حتى مع ذلك الدعم. قد تكون هذه الخدمات قد حافظت على التدفق اللوجستي إلى ANDSF في الميدان وصيانة القوات الجوية الأفغانية على الرغم من انسحاب القوات الأمريكية. وبدلاً من ذلك، فإن مغادرة الولايات المتحدة ليلا في يوليو من قاعدة باغرام الجوية، وهي نقطة ارتكاز لوجستية رئيسية، ستصبح رمزًا دائمًا لفشلنا العسكري في أفغانستان. (إن الفشل في الحفاظ على القدرة اللوجستية زيارتها نتيجة أخرى: يعرقل إخلاء موظفي السفارة وعشرات الآلاف من الأفغان، وراء المترجمين العادل، الذي عمل مع برامج المساعدة الجيش الأمريكي، البعثة الدبلوماسية)

وفي الوقت نفسه، تبنت استراتيجية مكافحة التمرد من قبل الولايات المتحدة لم تُظهر أبدًا قدرتها على تحقيق مكاسب مستدامة. وكما قال الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة مايك مولين لأحد المحاورين هذا الأسبوع، فقد عارض تمديد زيادة القوات الأمريكية إلى ما بعد ٢٠١١ لأنه "إذا لم نحقق تقدمًا كبيرًا أو أظهرنا تقدمًا كبيرًا على مدار ١٨ شهرًا أو نحو ذلك، فعندئذ كانت لدينا استراتيجية خاطئة وكنا بحاجة حقًا إلى إعادة المعايرة ". ومع ذلك، حتى قرار الانسحاب، لم تأت إعادة المعايرة مطلقًا.

وعاما بعد عام، قضى الجنود الأفغان شهورا بدون أجر وبدون الإمدادات اللازمة للدفاع عن أنفسهم. وفي الآونة الأخيرة، لا يبدو أن عواصم المقاطعات قد تم تعزيزها بشكل كافٍ، على الرغم من أنه كان واضحًا قبل ١٨ شهرًا أن الولايات المتحدة تعتزم سحب قواتها في غضون عام من اتفاق الدوحة الذي أبرمته إدارة ترامب مع طالبان في فبراير ٢٠٢٠. كما تكشف تقدم طالبان في الأسابيع الماضية، كما خُذل الجنود الأفغان من قبل قادتهم وزعمائهم السياسيين، الذين فشلوا على مدى ٢٠ عامًا فشلاً ذريعًا في كسب الولاء الوطني. وإنه لأمر مدهش كيف كانت حكومة أفغانستان غير قادرة على إصدار أي

صرخة حاشدة للأمة مع انهيار دفاعاتها. ويساعد هذا السياق في تفسير سبب عدم قتال ANDSF في الأيام الأخيرة.

وهناك سوء تقدير آخر يتعلق بضعف أمراء الحرب الإقليميين. فمنذ عام ٢٠٠١، كان هناك افتراض واسع بأن أمراء الحرب هؤلاء قادوا الآلاف من الأتباع المسلحين الذين يمكن حشدهم بسرعة ضد طالبان. واعتقدت كل من الولايات المتحدة والحكومة الوطنية الأفغانية أن هذا هو الحال واستوعبت قادة محليين متوحشين في كثير من الأحيان نتيجة لذلك. وان سقوط شبرغان، معقل نائب الرئيس السابق (ومنتهك حقوق الإنسان) عبد الرشيد دوستم؛ في هرات، التي كانت في السابق تحت سيطرة زعيم المجاهدين السابق إسماعيل خان؛ ومزار الشريف، الذي كان يديره سابقًا عطا نور، يكشفان مدى الخلل الشديد في هذا الافتراض. وناشد الرئيس الأفغاني أشرف غني أمراء الحرب هؤلاء للحصول على المساعدة، فقط ليجدوا أنهم ليس لديهم قوى للحشد – تعليق مؤسف على حالة الحكومة الوطنية والجيش وقراءة الولايات المتحدة للواقع السياسي الأفغاني المجزأ.

كما بالغت الولايات المتحدة في تقدير قدرتها على معالجة عامل آخر قوض بشكل أساسي المجهود الحربي: ملاذات طالبان في باكستان. ولسنوات، سعى قادة الولايات المتحدة للحصول على دعم إسلام أباد لحل سلمي للحرب في أفغانستان. وفشلوا؛ كانت إسلام أباد مهتمة أكثر بالإبقاء على خياراتها مفتوحة بشأن أفغانستان. ومع ذلك، حتى بعد العثور على زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن العقل المدبر لأحداث ١١ سبتمبر مختبئًا في أبوت آباد، احتفظت الولايات المتحدة بعلاقات وثيقة مع باكستان نظرًا للأهمية الإقليمية الأوسع للبلاد.

ومن الصعب للغاية هزيمة التمرد الذي لديه ملاذ الحدود. وقامت قيادة طالبان في كويتا وبيشاور بجمع الأموال والتخطيط لهجمات والتجنيد دون عوائق. وطلبت الحكومة الأفغانية مرارًا مساعدة باكستان في إغلاق قواعد طالبان. ومع ذلك، اعترف وزير الداخلية الباكستاني في يوليو ٢٠٢١ بأن عائلات طالبان تعيش في ضواحي إسلام أباد.

تضليل الحقائق الأفغانية

لماذا فشلت حكومة أفغانية فعالة في الظهور على مدى ٢٠ عامًا؟ حاولت الولايات المتحدة بالتأكيد المساعدة في إنتاج واحدة. واستمرت جهودنا لفرض نموذج ديمقراطي غربي على أفغانستان، أولاً في مؤتمر بون في عام ٢٠٠١ ومن خلال كتابة الدستور الوطني، على مدى عقدين من الزمن.

فقد اشتكى الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي في كثير من الأحيان من السيطرة السياسية الأمريكية على النفوذ. وغالبًا ما بدا أن مثل هذا "التدخل" يبقي السياسة الأفغانية على المسار الصحيح – ولكن مع عواقب غير متوقعة. فعندما سعى ريتشارد هولبروك، الممثل الأمريكي الخاص لأفغانستان وباكستان، للتأثير في انتخابات عام ٢٠٠٩، لم ينجح في وقف انتصار كرزاي ولكن فقط في تحويل الرئيس الأفغاني إلى عدو. ففي عام ٢٠١٤، عندما توسط وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في تشكيل حكومة وحدة وطنية مع ظهور تهديد الصراع الأهلي، كانت النتيجة تسوية سياسية غير مستقرة، بين الرئيس غني ومنافسه عبد الله عبد الله، لم تتم تسويتها أبدًا. وفي الانتخابات الرئاسية المقبلة، في عام ٢٠١٩، أدلى أقل من مليوني أفغاني بأصواتهم، بانخفاض عن ثمانية ملايين قبل خمس سنوات فقط. اذ لم تكن النتيجة المتنازع عليها تشير إلى أن الديمقراطية الأفغانية كانت تتوطد في وقت كان فيه تهديد طالبان يتزايد.

وبحلول الوقت الذي زار فيه قادة حكومة الوحدة واشنطن للقاء الرئيس جو بايدن في يونيو ٢٠٢١، كانت الوحدة غير موجودة إلا بالاسم، وكان قصر غني الرئاسي معزولًا بشكل متزايد. ومع ذلك، استمر الكثير في واشنطن في افتراض ما يشبه الهدف المشترك فيما يتعلق بتهديد طالبان الذي يلوح في الأفق.

ولم تتماسك القيادة السياسية الوطنية الأفغانية بشكل كامل بشأن أفضل السبل لمحاربة طالبان. وكانت هناك توترات بين سماسرة النفوذ الإقليميين وكابول، وبين البشتون والأقلية الطاجيكية والهزارة والأوزبك. حيث أدار كل من كرزاي وغاني التمثيل العرقي من خلال نظام الغنائم بدلاً من الترويج لرؤية وطنية مشتركة. وقد نجحت جهود الولايات المتحدة لتحديد القادة في الوزارات، بل وحتى اختيارهم، في تقويض استقلالية وشرعية الحكومة الأفغانية.

وعلى النقيض من ذلك، أثبتت طالبان مرونة ليس فقط كمنظمة عسكرية وإرهابية ولكن كحركة سياسية أيضًا. فبعد عام ٢٠٠١، استمرت طالبان في التمتع بالدعم الشعبي في أجزاء من أفغانستان واحتفظت بالقدرة على حشد عشرات الآلاف من الأجيال الجديدة من الشباب الأفغان الموالين. وحتى أثناء "زيادة" القوات الأمريكية في ٢٠٠٩-٢٠١١، أثبتت طالبان أنها قادرة على التطور. ومثّلت جهود الحكومة الأفغانية للمصالحة مع طالبان اعترافًا من عام ٢٠١٠ فصاعدًا قبولًا ضمنيًا لبروزها السياسي والعسكري داخل أفغانستان. ويعكس قرار الولايات المتحدة بالتفاوض رسميًا مع طالبان في عام ٢٠١٨، والحكومات الأجنبية الترحيب بمبعوثي طالبان بعد اتفاق الدوحة في فبراير ٢٠٢٠، هذا الواقع.

لقد أخطأنا في قراءة الطالبان عندما كنا نحاربهم. كما أخطأنا في قراءة تعهدهم الأخير بالتفاوض بشأن السلام لأنهم وضعوا في الظل في الدوحة مع حكومة غني بعد التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن الجدول الزمني للانسحاب. ولم يكن لديهم أي نية للتوصل إلى تسوية. (تبدو فكرة أن طالبان قد تغيرت أكثر سذاجة الآن، بالنظر إلى الصور المزعجة الناشئة عن الاستيلاء الحالي على السلطة). ومع ذلك، فإن هذه النية تعكسها الولايات المتحدة من بعض النواحي: كان الهدف النهائي للمفاوضين الأمريكيين هو تهيئة الظروف المناسبة انسحاب أميركي منظم. لطالما عرف الطالبان ذلك.

الآن، التهديدات بحجب الاعتراف الدولي عندما تستولي طالبان على كابول بالقوة لا تعني شيئًا يذكر. فقادة طالبان غير قلقين بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة تعترف بهم كحكومة أم لا. ومن المحتمل أن الأطراف الدولية الأخرى ستفعل ذلك بغض النظر عما تفعله واشنطن.

وان سلسلة أخرى من سوء التقدير والأخطاء المتعلقة بالطموحات الأمريكية عندما يتعلق الأمر بـ "بناء الأمة". وبالنسبة للمسؤولين الأمريكيين، بدا أن الكثير مما تم فعله نجح. حيث عملت الولايات المتحدة على دعم حكومة تمثيلية، وتقوية الهيئة التشريعية، وتوفير درجة من الأمن وتقديم الخدمات الاجتماعية. لقد غيرت جهوده التعليم الأفغاني، مع النمو الهائل في عدد الفتيات في المدارس والنساء في الجامعة وفي مكان العمل. وتم تقنين الحقوق المدنية، وظهرت صحافة حرة وقضاء. عاد ملايين اللاجئين إلى أفغانستان في السنوات التي تلت عام ٢٠٠١.

ولكن حتى مع هذه النجاحات، فقد بالغنا في بيع المكاسب. وقد فعلنا أقل مما يمكن أن نفعله بشأن الفساد، وعملنا عن علم مع شخصيات حكومية وعسكرية رفيعة المستوى اعتبرها الأفغان العاديون مسؤولين عن الكسب غير المشروع والانتهاكات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان. وكان برنامج مكافحة المخدرات الخاص بنا فاشلاً ذريعًا: استمر إنتاج الخشخاش في الزيادة خلال معظم العقد الماضي، حيث قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة زيادة بنسبة ٣٧ في المائة في المساحات المزروعة في عام ٢٠٢٠. والأمل في أن يسمح النمو الاقتصادي لأفغانستان في النهاية تم تقديم الحكومة لتغطية نفقاتها الخاصة سنة بعد أخرى في مؤتمرات المانحين، على الرغم من أن هذا لن يكون هو الحال في المستقبل المنظور بوضوح. فقد تلاشت مشاريع **Grandiose**: استغرق الأمر ١٥ عامًا لتركيب توربين جديد على سد **Kajaki**، وهو رمز للسخاء الأمريكي تجاه أفغانستان في الخمسينيات من القرن الماضي.

من خسر أفغانستان؟

في فبراير ٢٠٢١، خرجت مجموعة دراسة أفغانستان المكلفة من الكونجرس بتوصياتها للمضي قدمًا. وسلط الضوء على أهمية استمرار الدعم لأفغانستان دولة وشعب. وان استمرار الدبلوماسية في دعم عملية السلام. للعمل مع الحلفاء الإقليميين؛ وتمديد وجود القوات الأمريكية للسماح باختتام مفاوضات الدوحة للسلام. كانت جميع هذه السياسات، باستثناء واحدة، سارية قبل وبعد صدور التقرير، لكنها لم تفعل شيئًا لوقف الانهيار الذي نشهده الآن. لا ينبغي أن يعتمد بقاء الدولة الأفغانية على استمرار وجود القوات الأمريكية فقط.

وهناك حجة مغرية طرحها منتقدو الانسحاب: أن أفغانستان التي تحكمها طالبان ستصبح مرة أخرى ملاذاً للجماعات الإرهابية التي تهدد أمن الولايات المتحدة. وهذه الحجة هي اعتراف مخادع بأننا نجحنا في تقليص التهديد من أفغانستان إلى الحد الأدنى – الأساس المنطقي الأصلي لتدخل الولايات المتحدة. ومع ذلك، كانت التضحية كبيرة: أكثر من تريليون دولار، ومقتل ٢٤٠٠ من أفراد الخدمة الأمريكية (وآلاف المتعاقدين)، وأكثر من ٢٠ ألف جريح أمريكي.

ربما تتطور عودة ظهور تهديد إرهابي بسرعة أكبر في ظل حكومة طالبان المستقبلية أكثر مما كانت ستحدث لولا ذلك. لكن استنتاج أن هذه النتيجة تتطلب وجودًا غير محدد للقوات الأمريكية يعني ضمنيًا أنه يجب أيضًا نشر القوات الأمريكية إلى أجل غير مسمى في أجزاء أخرى كثيرة من العالم حيث تنشط فروع الدولة الإسلامية (المعروفة أيضًا باسم داعش) والقاعدة بأعداد أكبر مما هي عليه. فهم موجودون في أفغانستان ويشكلون تهديدًا أكبر للولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، نمت قدرات الولايات المتحدة على مراقبة وضرب الجماعات الإرهابية بشكل كبير منذ عام ٢٠٠١. وفي

والنهاية، فإن قرار واشنطن بسحب القوات الأمريكية ليس التفسير الوحيد أو حتى الأهم لما يجري في أفغانستان اليوم. ويكمن التفسير في ٢٠ عامًا من السياسات الفاشلة وأوجه القصور في القيادة السياسية لأفغانستان. ولا يزال بإمكاننا ألا ننتهي في الولايات المتحدة في نقاش مسموم حول "من فقد أفغانستان". ولكن إذا فعلنا ذلك، فلنعترف بأننا كنا جميعًا.

يجب أن تتحول حركة طالبان من التمرد إلى الحكم

تشاتهام هاوس

مشاهد عشرات الآلاف من العائلات التي نزحت بسبب المعارك في جميع أنحاء البلاد والذين فروا إلى الحدائق العامة القليلة المتبقية في كابول، إلى جانب صور المطارات المكتظة، هي تذكير صارخ بالتكاليف المروعة المترتبة على ذلك، الا وهي الحرب على المدنيين.

ودافع الرئيس الأمريكي جو بايدن عن قرار إنهاء ما تم تصويره بشكل متزايد في الولايات المتحدة على أنه `` الحرب إلى الأبد ''، لكن طالبان – التي شجعتها اتفاقية الدوحة في فبراير ٢٠٢٠ مع إدارة دونالد ترامب – قررت الدفع من أجل المزيد من المكاسب الإقليمية مباشرة بعد إعلان بايدن عن انسحاب كامل وغير مشروط في أبريل.

فهذه الآن لحظة استرجاع للأحداث بالنسبة للمحللين السياسيين للتشكيك في الأحكام والتقييمات القائمة منذ فترة طويلة بشأن أفغانستان، والنظر في الخرائط الإدارية للحدود الإقليمية والتضاريس الجغرافية. لكن لدى طالبان ميزة القراءة بشكل أعمق من الخرائط، فهم يفهمون الروابط المجتمعية والفردية التي تملي الحياة اليومية والنسيج الاجتماعي الذي ينظم الولاء ويعززه.

ويقع هذا العقد الاجتماعي وراء الثنائيات القبلية أو العرقية التي غالبًا ما تُفرض على أماكن مثل أفغانستان من خلال عدسة غربية، ويقوم على قاعدة ذهبية واحدة، وهي أن البقاء على قيد الحياة له الأسبقية. فقد تجاهل التدخل الغربي هذه الحقيقة في البداية ثم سئم محاولة تعلم الدرس.

لكن لم يتنبأ أحد بأحداث، ولا حتى طالبان حسب قول مولوي ماتي الحق، العضو البارز في مكتب الدوحة من الاستيلاء على معظم أفغانستان، توقفوا عند بوابات كابول وأصدرت قيادة طالبان بيانًا لطمأنة أنهم يريدون فقط تسليمًا سياسيًا، وليس القتال في شوارع المدينة المزدحمة.

وعلى الرغم من إصداره بيانًا موجزًا حول الترتيبات الأمنية في العاصمة أشرف غني، آخر رئيس لجمهورية أفغانستان الإسلامية، الذي احتفل يومًا ما بأنه مفكر عالمي وشخص يمكنه ``إصلاح دولة فاشلة، فقد هرب''، من البلاد وفي نفس اليوم من حركة طالبان، كان المقاتلون خلف المكتب حيث جلس.

ويقول المدنيون إنهم مرتاحون لأن كابول نجت من حرب المدن الرهيبة التي كانت ستؤدي إلى إراقة دماء لا يمكن تصورها، وأن مقاتلي طالبان يقومون بدوريات في المدينة لكنهم لم يزعجوا أحداً. لكن الناس يفضلون إلى حد كبير البقاء في منازلهم، خوفًا من استمرار الفراغ، ووسط حالة من عدم اليقين بعد انهيار الحكومة الأفغانية مع وجود الغالبية العظمى من المتاجر – باستثناء بعض متاجر البقالة الأساسية – والشركات التي ظلت مغلقة في كابول، إلى جانب الجميع. المكاتب الحكومية وغير الحكومية.

كما تم إغلاق المدارس والجامعات وتتطلع الطالبات بشكل مفهوم لمعرفة ما إذا كان مسموحًا لهن باستئناف الدراسون تُظهر مقاطع الفيديو التي تم تداولها على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي المحلية فتيات صغيرات يمشين فيما يبدو أنه زي مدرسي، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لإبداء ملاحظات قاطعة حول هذه الجوانب وغيرها من جوانب الحياة للأفغان العاديين.

ومع قيام طالبان بإحياء إمارة أفغانستان الإسلامية، المتحدث باسمها وإعلان محمد نعيم أن "الحرب انتهت في أفغانستان"، هناك ثلاث تحديات فورية وكبيرة تواجه البلاد.

١. ملء الفراغ السياسي والأمني والاقتصادي

ادعى سهيل شاهين من مكتب طالبان بالدوحة مرارًا وتكرارًا لوسائل الإعلام أن طالبان حريصة على إعادة إنشاء إمارة أفغانستان الإسلامية بـ "حكومة إسلامية أفغانية شاملة يشارك فيها جميع الأفغان". وبالتأكيد لن يكون النظام السياسي الجديد في أفغانستان هو الإدارة الانتقالية "المجيدة" التي تم الحديث عنها خلال المناقشات مع طالبان في السنوات الأخيرة.

لكن طالبان ترث دولة منهارة مع وجود مؤشرات أولية على أن `` لجنة التنسيق " لمنع الفوضى وضمان النقل المنظم للسلطة إلى طالبان يبدو أنه تم إلغاؤها بمجرد أن اتضح أن غني غادر أفغانستان. وتسيطر قوات طالبان على كابول وجميع المقاطعات التي تم الاستيلاء عليها، ولكن كلما طال الفراغ السياسي، سيكون من الصعب على طالبان استعادة ما يشبه الحياة الطبيعية وخلق الثقة في مطالبتها بالقدرة على إدارة دولة فاعلة. ولا يزالون بحاجة إلى التعامل مع المجاهدين السابقين المناهضين لطالبان والمحتجزين حاليًا في مقاطعة بنجشير الشمالية.

فمنذ عام ٢٠٠١، كانت الحكومة أكبر رب عمل في البلاد، بالإضافة إلى توظيف قوات الأمن. على الرغم من شح البيانات، تشير التقديرات إلى أن عدد معلمي المدارس الحكومية يقارب ٢٢٠ ألفًا، ويعمل حوالي ٤٥٠ ألفًا بشكل مباشر كموظفين حكوميين في مختلف الإدارات، مع أكثر من ٢٠ في المائة من النساء. تعتمد رواتب وسبل عيش هؤلاء الأفراد وعائلاتهم على نظام سياسي وإداري فاعل.

وأمر نائب زعيم طالبان الملا بارادار أخوند أعضاء مجموعته بـ "البقاء متواضعين" وتجنب التصرف بغطرسة لأن "مسؤوليات خدمة الناس" هي أولويات أكبر. وكان واضحًا أن طالبان يجب أن تركز على توفير الأمن وسبل العيش والثقة للشعب الأفغاني بشأن المستقبل والعيش في البلاد.

لكن طالبان تعلم أن الكاميرات تراقب في جميع أنحاء العالم وأن عالم وسائل التواصل الاجتماعي فائقة الاتصال – وتأثير المرئيات – هو معركة مستمرة. وحتى الآن، نفذوا استراتيجية اتصال ناجحة خاصة عبر قنوات التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة مثل WhatsApp وViber وTelegram وSignal.

وتهدف الرسائل إلى حشد المقاتلين، ولكنها تهدف أيضًا إلى إرضاء السكان، وخلق التعاطف، وتقويض الأعداء. ويجب أن يعملوا ليس فقط مع الدوائر الانتخابية التقليدية، الريفية إلى حد كبير، ولكن أيضًا مع سكان المدن الكوزموبوليتانيين المعتادين على حرية التعبير، والهجاء السياسي، وعدد لا حصر له من القنوات الإعلامية المحلية، وصناعة الترفيه المزدهرة.

حيث زار مقاتلو طالبان مكاتب Tolo News، أكبر وأنجح قناة إخبارية في أفغانستان، لكنهم وعدوا ببساطة بتأمين مجمعها، وبحسب ما ورد عومل جميع الموظفين بأدب. كانت صحفية تكتب تقاريرها من شوارع كابول اليوم لقناة تولو نيوز، ويمكن القول إنها علامة على التفاؤل الحذر.

٢. النزوح والكارثة الإنسانية

أكدت كارولين فان بورين، الممثلة القطرية للمفوضية في أفغانستان، على "الوضع المؤلم" لنزوح ٤٠٠ ألف أفغاني داخليًا منذ كانون الثاني / يناير ٢٠٢١، معظمهم داخل أفغانستان، وتشير بعض الأرقام إلى انتقال ١٢٠ ألفًا منهم إلى كابول مع المجتمعات المحلية.

لكن عددًا كبيرًا منهم احتلوا الحدائق العامة في كابول دون أي أمن، بينما في ذروة موجة العنف الأخيرة التي اجتاحت طالبان البلاد، المنظمة الدولية للهجرة (IOM) قدرت ذلك – باستثناء أولئك الذين يهاجرون بشكل قانوني – تقريبًا كان ما بين ٢٠ إلى ٣٠ ألف مواطن أفغاني و٦٠٠-٧٠٠ أسرة يقومون برحلات هجرة إلى الخارج كل أسبوع، معظمها باتجاه الغرب نحو إيران.

فإذا استمر هذا الأمر، تقدر المنظمة الدولية للهجرة أن على الأقل ١,٥ مليون أفغاني قد غادروا أفغانستان بحلول نهاية عام ٢٠٢١، لذا أضف هذا إلى أكثر من ٣,٥ مليون نازح معروف حاليًا ومن الواضح بشكل صارخ أن هناك حالة طوارئ إنسانية.

فجيران أفغانستان الذين لديهم معابر حدودية يمكن الوصول إليها – باكستان وإيران وأوزبكستان وطاجيكستان – لا يرغبون في استضافة الأفغان الفارين من العنف. وتقوم تركيا، باعتبارها بلد عبور رئيسي ودولة مضيفة للاجئين الأفغان، ببناء جدار على طول حدودها مع إيران لمنع وصول "أزمة اللاجئين" الأفغانية المحتملة إلى بلداتها ومدنها. حيث تمر أفغانستان بالفعل بمنعطف حرج مع أزمتها الإنسانية المتفاقمة بينما تظل واحدة من أكثر البلدان التي طال أمدها مصدرًا للاجئين.

ومع هدوء غبار التمرد وتصارع طالبان في كيفية الحكم، سوف تتضخم المخاوف بين السكان الأفغان العاديين. وأدى كل تغيير للنظام منذ عام ١٩٧٨ إلى "نزيف العقول" الذي شجع بعد ذلك المزيد من الأفغان على البحث عن الأمان والازدهار في الخارج. يعتمد نجاح الإدارة المستقبلية على الاحتفاظ برأس المال البشري لدعم الحكم وإعادة الإعمار التي تحتاجها أفغانستان بشدة.

٣. إعادة العلاقات الدولية

كان الخطاب المناهض للعالمية دعوة حاشدة في الماضي لكن قيادة طالبان تعرف أن فرصتها في جعل أي نجاح للحكومة يعتمد على المانحين الدوليين. فعلى الرغم من النجاح المذهل في واحدة من أكثر حركات التمرد تطوراً في العالم، وارتفاع الروح المعنوية بين مقاتلي طالبان والقادة الميدانيين، إلا أن مشاكل أفغانستان الاقتصادية واسعة النطاق.

وتقدر الأمم المتحدة أن أكثر من ١٨ مليون أفغاني – أكثر من نصف إجمالي السكان – هم `` بحاجة إنسانية ''، وفي عام ٢٠١٩، احتلت أفغانستان المرتبة ١٦٩ من بين ١٨٩ دولة ومنطقة

على مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة (HDI). وحتى قبل انهيار إدارة غني، كانت أفغانستان واحدة من أكثر البلدان اعتمادًا على المساعدات حيث كانت هناك "حاجة وجودية" للدولة من أجل وجودها وتقديم الخدمات.

وتحتاج أي حكومة في أفغانستان إلى مانحين أجانب للحفاظ على نظام التعليم والخدمات الأساسية الأخرى وإدارة طالبان ليست استثناء. لكن رحيل الولايات المتحدة من أفغانستان لا يمكن أن يكون أكثر سلبية بشكل كبير، لذا فإن فك الارتباط الأمريكي الكامل والموقف الفاتر في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في أفغانستان سيعمق الأزمة ويفتح المجال أمام دول أخرى في المنطقة.

في هذه اللحظة الحرجة لأفغانستان، مع الفوضى التي تجتاح خطط الولايات المتحدة للإجلاء، قامت معظم البعثات الدبلوماسية إما بتعليق العمليات بالكامل في أفغانستان – مثل أستراليا وكندا والدنمارك وفنلندا والنرويج والسويد – أو تنتقل مع الحد الأدنى من الموظفين إلى كابول في المطارات الدولية – مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا. لكن يبدو أن الصين وروسيا وإيران وباكستان تواصل على الأرجح عملياتها مع بعض التعديلات اللوجستية، وإمكانية الاعتراف بطالبان أو على الأقل العمل معها.

لكي تخرج أفغانستان من هذه الأزمات متعددة الطبقات ومن الفشل الظاهري للدولة، يتعين على إدارة طالبان أن تجد طريقة للعمل مع مجتمع المانحين الدوليين بقيادة الولايات المتحدة. ويعتمد الكثير على من يقود الإدارة الجديدة ومقدار رأس المال البشري السابق الذي يمكن الحفاظ عليه. وبالنسبة للمملكة المتحدة والمانحين الدوليين الآخرين، الذين ساهمت مساعداتهم المالية في أي إنجازات إيجابية تم تحقيقها في العقدين الماضيين، هناك حاجة ملحة للتركيز على مساعدة المدنيين العاديين.

بالنسبة إلى طالبان، وأيًا كان من ينضم إليهم من بين الشخصيات السياسية الأفغانية الأخرى، فإن التحدي الأكبر هو إقناع الأفغان – والمجتمع الدولي – بأن جماعة متمردة يمكن أن تتحول بنجاح إلى حكومة. يجب أن يكون هناك عمل ملموس وإنجاز على الأرض وتجنب إغراء التعدي على حياة الناس الذي دفع الكثيرين إلى الابتعاد عن طالبان قبل عام ٢٠٠١.

أجندة بايدن الديمقراطية ماتت موتاً قبيحاً في كابول

فورن بوليسي

Elise Labott

تعد الصور القادمة من أفغانستان لآلاف الأفغان وهم يهرعون إلى مطار حامد كرزاي الدولي للفرار من بلدهم الممزق، وكثير منهم يتشبثون بيأس بطائرة عسكرية أمريكية من طراز C-17 تستعد للإقلاع، لحظة لا تنسى في تاريخ الولايات المتحدة عندما انسحبت من افغانستان.

وهذا هو السبب في أن سيطرة طالبان على كابول قد أثارت الكثير من المقارنات بسقوط سايغون: ليس بسبب التشابه المذهل للدبلوماسيين الأمريكيين الذين يتم نقلهم جواً من البلاد ولكن بسبب نفس الشعور الذي طال انتظاره الذي تثيره الصور من أفغانستان.

ويشير دفاع الرئيس الأمريكي جو بايدن الحماسي عن قراره بمغادرة أفغانستان إلى أنه لا يفهم هذا الشعور. فالنقاش اليوم ليس حول مغادرة البلاد ولكن حول الطريقة المخزية بشكل مذهل التي تم بها تنفيذ الانسحاب – وهو النقاش الذي يجعل الأمريكيين يتساءلون عن هويتهم كدولة.

وإن التخلي عن أفغانستان، الدولة الديمقراطية، لمصيرها في ظل حكم منظمة إرهابية يكشف عن بعض الحقائق الصعبة حول أجندة بايدن للديمقراطية وحقوق الإنسان المعلنة. فأفغانستان هي العلامة الأحدث والأكثر إثارة للقلق، فهناك الكثير من اللحاء لدغة بايدن الديمقراطية.

وتشير إدارة بايدن إلى الانهيار السريع للجيش الأفغاني خلال الأسابيع القليلة الماضية كدليل على التألق وراء قرار بايدن الانسحاب. وإلى حد كبير، تلاشت القوات الأفغانية لأن الغراء الذي كان يربط الجيش الأفغاني – نظام الدعم اللوجيستي والنفسي الذي كان يعتمد عليه – قد تم إزالته بالجملة. وفي تلك المرحلة، كانت نهاية اللعبة واضحة.

لكن في النهاية، تمكنت طالبان من تولي زمام الأمور بهذه السهولة لأن الأفغان لم يكونوا مستعدين للموت باسم رئيس فاسد وحكومة غير كفؤة لم يدعموها. وكانت هذه هي الحالة الطارئة التي من الواضح أن إدارة بايدن لم تفكر فيها، على الرغم من أن الإشارات كانت تومض باللون الأحمر لعدة أشهر.

وبدلاً من توحيد بلاده، عزل الرئيس الأفغاني أشرف غني نفسه داخل قصره الرئاسي، رافضًا التفاوض مع سماسرة السلطة في أفغانستان بشأن الانتقال السياسي. وفي مجتمع حيث يقاتل الناس من أجل قبيلتهم ومنزلهم، قام بتمركز السلطة ورفض تسليح الميليشيات المحلية. لقد أدار الحرب بشكل دقيق واستبدل القادة ذوي الخبرة بحلفاء سياسيين لديهم خبرة أقل بكثير في ساحة المعركة، مما أدى إلى تقويض القيادة العسكرية وتدمير معنويات الجيش في أسوأ وقت ممكن.

واعترف بايدن بأوجه قصور غني في خطابه بشأن الانسحاب من افغانستان، وألقى باللوم على الزعيم الأفغاني لفشله في توحيد بلاده وإبرام اتفاق مع طالبان – وهو أمر ضغطت واشنطن عليه للقيام به لعدة أشهر. وإنه لأمر محير لماذا كان بايدن غير راغب في استخدام النفوذ السياسي والاقتصادي الكبير للولايات المتحدة لحمل غني على تغيير المسار مع استمرار طالبان في تحقيق مكاسب. وفي النهاية، تمامًا مثل الجيش الأفغاني، وافق البيت الأبيض على حتمية استيلاء طالبان على السلطة.

وكان بايدن يكرر الأخطاء التي ارتكبها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب – والرئيسان الأمريكيان من قبله – والتي كانت تهدف إلى دعم حكومة فاسدة لم تكسب ثقة الشعب الأفغاني أبدًا. وتمامًا كما فعلوا في العراق، أقنع الأمريكيون أنفسهم بأن بصمتهم العسكرية الهائلة ودفتر الشيكات الفارغ سيكونان كافيين لأفغانستان للوقوف على قدميها دون التعامل مع المشاكل النظامية للحكم الضعيف.

ولكن على عكس خلفائه، تولى بايدن السلطة واعدًا بالدفاع عن القيم الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان. لقد تحدث ببلاغة عن حاجة الديمقراطيات في العالم إلى التجمع ضد الاستبداد والحكومات الاستبدادية التي تتفوق على المنافسة.

وقال بايدن إن المنافسين الاستراتيجيين للولايات المتحدة، الصين وروسيا، "لن يرغبوا أكثر من الولايات المتحدة في مواصلة ضخ مليارات الدولارات من الموارد والاهتمام لتحقيق الاستقرار في أفغانستان إلى أجل غير مسمى". وتحتفل روسيا والصين اليوم بهزيمة الولايات المتحدة وعلى وشك الاعتراف بطالبان كحكومة شرعية. وسيكونون بلا شك من بين أكبر الداعمين للمجموعة، وملء الفراغ

الذي خلفته الولايات المتحدة وراءها، والإشارة إلى الضرر الناتج في مكانة الولايات المتحدة كدليل على أن الديمقراطيات لا تستطيع، على حد تعبير بايدن ، "تحقيق".

وهذا هو السبب في أنه من الصعب التوفيق بين تصريحات بايدن حول حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية مع مقاربته لأفغانستان. وعندما كان مرشح رئاسي خلال الانتخابات الاميركية الاخيرية، سُئل بايدن عما إذا كانت الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية تجاه النساء والفتيات الأفغانيات في ضوء استيلاء طالبان المحتمل على السلطة، قال بايدن "لا ، لا ،فالمسؤولية صفر." وحتى في ذلك الوقت، كان من الواضح تمامًا أن طالبان – الذين يقال إنهم يلاحقون الآن حلفاء واشنطن الأفغان لإعدامهم، ويجبرون الفتيات الصغيرات على ارتداء البرقع، ويصطفون للزواج في المناطق التي يسيطرون عليها – ليس لديهم نية للحفاظ على المجتمع الديمقراطي في أفغانستان. وعندما حان الوقت للدفاع عن الديمقراطية، اختار بايدن السياسة الواقعية، تمامًا كما فعل الرئيس الأمريكي آنذاك باراك أوباما في سوريا.

وعلى الرغم من كل العيوب والفساد المستشري، فقد أحرزت أفغانستان تقدمًا كبيرًا منذ أن حكمت طالبان البلاد في عام ٢٠٠١، بما في ذلك استضافة وسائل إعلام مستقلة، ومجتمع مدني مزدهر، وإدارة النساء للأعمال التجارية وشغل مناصب على أعلى المستويات الحكومية. لقد قيل الكثير عن الحاجة إلى حماية حقوق المرأة وكذلك جيل كامل من الفتيات اللائي يذهبن الآن إلى المدارس والجامعات. لكن هناك العديد من الحريات الفردية المعرضة للخطر، والتي يعتبرها الأمريكيون أمرا مفروغا منه لكن الأفغان قاتلوا للاستمتاع: الاستماع إلى الموسيقى، أو مشاهدة فيلم، أو الجلوس في مقهى، أو حتى حلق لحيته.

وقال بايدن مرة أخرى إن حقوق الإنسان هي في "مركز سياستنا الخارجية. لكن طريقة القيام بذلك ليست من خلال الانتشار العسكري اللانهائي. وإنه من خلال دبلوماسيتنا وأدواتنا الاقتصادية وحشد العالم للانضمام إلينا ".

إن محاذاة الديمقراطيات ضد الأنظمة الاستبدادية هي ممارسة مختلفة تمامًا عن مساعدة الحركات الديمقراطية في النضال من أجل الحرية. ففي أفغانستان، يبدو أن بايدن قد قبل أنه لا يستطيع فعل الكثير فيما يتعلق بضمان الديمقراطية فعليًا بخلاف تمجيد فوائدها.

وتسارع إدارة بايدن إلى فرض عقوبات على المسؤولين الحكوميين الأجانب لسلوكهم غير الديمقراطي ودعوة الطغاة إلى "الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان"، كما فعل وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين مع الرئيس التونسي قيس سعيد. ولكن عندما يتطلب الأمر نتائج ملموسة، نادرًا ما تثبت واشنطن أنها ذكية بما يكفي للتصرف بسرعة. فعلى سبيل المثال، بعد أن التقت الفائزة في الانتخابات الرئاسية البيلاروسية سفيتلانا تيكانوفسكايا مع بايدن في البيت الأبيض، قالت للصحفيين إنها طلبت منه "الوقوف إلى جانب بيلاروسيا ودعم حركتنا الديمقراطية بإجراءات ملموسة"، مثل توفير التمويل الطارئ للمجتمع المدني في بيلاروسيا ووسائل الإعلام.

وتستحق الإدارة بعض الثناء على ردها على الانتخابات في بيرو، حيث تدخل المسؤولون الأمريكيون دبلوماسيًا لمنع المرشح اليميني كيكو فوجيموري من سحب ما فعله ترامب في عام ٢٠٢٠: التلاعب بالناخبين المنقسمين بشدة بمزاعم لا أساس لها من التزوير لعكس مسار الانتخابات. وان انتصار خصمها بفارق ضئيل، مدرس المدرسة اليساري بيدرو كاستيلو، الذي أعلن في النهاية الفائز. فقد بعثت مثل هذه الرسائل برسالة مهمة إلى المستبدين الآخرين في المنطقة، مثل أولئك الذين يديرون حكومتي كوبا وفنزويلا.

ومع ذلك، سمع الديكتاتوريون والملوك في الشرق الأوسط وإفريقيا رسالة مختلفة تمامًا من توبيخ بايدن الخفيف للعب السلطة الاستبدادية لسعيد في مهد الربيع العربي، حيث فاز نشطاء المجتمع المدني بجائزة نوبل للسلام لكفاحهم من أجل الديمقراطية. ومن بيع صاروخ بقيمة ١٩٧ مليون دولار أمريكي لمصر بعد أيام فقط من قيام حكومة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي باحتجاز أفراد عائلة ناشط مصري أمريكي في مجال حقوق الإنسان مقيم في الولايات المتحدة.

ويُعد الإخلاء الفاشل لعشرات الآلاف من حلفاء الولايات المتحدة الأفغان في زمن الحرب – وبعضهم ينتظر سنوات للقدوم إلى الولايات المتحدة ويواجهون الموت الآن إذا اكتشفتهم حركة طالبان – هو

مثال مثالي لما تحتاجه الولايات المتحدة التحرر من قيودها البيروقراطية لدعم الديمقراطية في الوقت الحقيقي.

ويجب أن يكون إجلاء كل من هؤلاء الأفغان الذين وقفوا إلى جانب الولايات المتحدة – ليس فقط المترجمين العسكريين ولكن أيضًا النساء اللائي خدموا في الحكومة أو قاموا بالتدريس في المدارس ونشطاء حقوق الإنسان وغيرهم ممن أداروا برامج أمريكية والعديد من الآخرين – الحاضرة، وليس السقف. ولا يزال لدى واشنطن أدوات يمكن ويجب عليها استخدامها للحفاظ على مكاسب أفغانستان وحماية ما يقرب من ٤٠ مليون أفغاني تركتهم وراءهم، مثل ربط الاعتراف بطالبان والمساعدات المستقبلية بأوضاع حقوق الإنسان. ويمكن لواشنطن أيضًا الاستثمار في التقنيات للحفاظ على الوصول إلى الإنترنت وتدفق المعلومات والسماح لوسائل الإعلام بمواصلة إعداد التقارير.

أفغانستان ما بعد أمريكا والجغرافيا السياسية للهند

فورن بوليسي
C. Raja Mohan

من المرجح أن يؤدي انسحاب جميع القوات الأمريكية من أفغانستان إلى تسريع الاتجاهات الحالية في علاقات الهند مع الولايات المتحدة والصين وروسيا: تعاون أكبر مع واشنطن، ونزاعات أعمق مع بكين، وانشقاقات أوسع في العلاقات التقليدية وشراكة استراتيجية مع موسكو. وإن تعزيز هذه التحولات الهيكلية – وصورة المرآة – هو علاقات باكستان المتغيرة مع الولايات المتحدة والصين وروسيا.

ولفترة طويلة، كانت نخبة السياسة الخارجية الهندية تتذمر من مخاطر ترك الولايات المتحدة أفغانستان تحت رحمة طالبان، التي رعاها الجيش الباكستاني بجدية على مدى عقود. فقد كان الخوف في نيودلهي ذو شقين. أولاً، أن الظروف المواتية لانخراط الهند السياسي والاقتصادي مع أفغانستان منذ التدخل الأمريكي في عام ٢٠٠١ ستنتهي. وثانيًا، ستصبح أفغانستان التي تسيطر عليها طالبان مرة أخرى شريكًا لباكستان في الترويج للإرهاب الجهادي ضد الهند.

لكن لم يكن أمام نيودلهي أي خيار سوى تقبل الدعم السياسي المحلي المتناقص في واشنطن لما يسمى بالحرب الأبدية وحتمية أفغانستان ما بعد الولايات المتحدة. فعلى الجانب الإيجابي، تشعر نيودلهي أن انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان يمكن أن يضعف بشكل كبير الشراكة الاستراتيجية الحالية بين واشنطن وإسلام أباد.

فمنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، شكلت أفغانستان حجر الأساس الذي بنت عليه الولايات المتحدة شراكة مع الجيش الباكستاني، بما في ذلك جناحه الاستخباري. وعلى الرغم من أن أفغانستان ستستمر في الظهور في العلاقات بين الولايات المتحدة وباكستان، فمن المرجح الآن أن تتطور العلاقة في اتجاه مختلف تمامًا. ومع ذلك، فإن نيودلهي ستكون سعيدة بأي تقليص في مكانة باكستان في الشراكة الهندية الأمريكية. منذ التقسيم والاستقلال، كانت العلاقة بين الولايات المتحدة وباكستان مصدر إزعاج في تعامل الهند مع الولايات المتحدة.

ومن المؤكد أن مخاوف الهند بشأن الإرهاب عبر الحدود ستزداد مع عودة أفغانستان إلى حكم طالبان. لكن ربما تكون نيودلهي أكثر استعدادًا من ذي قبل للتعامل مع التحدي الباكستاني، بما في ذلك استغلال الأخيرة للحركات الإسلامية في أغراض السياسة الخارجية. لقد مال الميزان الاقتصادي بأغلبية ساحقة لصالح نيودلهي – عند قرابة ٣ تريليونات دولار، أصبح الناتج المحلي الإجمالي للهند الآن أكبر بنحو ١٠ مرات من الناتج المحلي الإجمالي لباكستان.

ففي عهد رئيس الوزراء ناريندرا مودي، لم تتردد الهند في الرد بوسائل عسكرية قوية لمواجهة دعم باكستان للإرهاب عبر الحدود. وسمحت بشن غارات عسكرية عبر الحدود وهجمات جوية على معسكرات إرهابية في باكستان. كما نجحت الهند في تعبئة المؤسسات متعددة الأطراف مثل مجموعة العمل المالي لوضع أنشطة باكستان مع الجماعات الإرهابية تحت رقابة دولية صارمة.

وأن أحد مبررات الرئيس جو بايدن لإنهاء التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان هو أهمية مواجهة التحديات الجديدة من الصين الصاعدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وبالنسبة للهند، التي تعتبر الصين تهديدًا أكبر من باكستان، فإن تركيز إدارة بايدن على موازنة الصين أمر مرحب به بالتأكيد. حيث نما التقارب بين المصالح الهندية والأمريكية في المحيطين الهندي والهادئ بسرعة في العام الأخير لإدارة ترامب واستمر في الأشهر الأولى من ولاية بايدن. فقد وضعت إدارة بايدن خطط للحوار الأمني الرباعي الطموحة – شراكة إستراتيجية متحدة مع أستراليا والهند واليابان تُعرف باسم "الرباعية" – نيودلهي على رأس قائمة أولويات واشنطن الإستراتيجية.

ويسير خط الاتجاه في علاقاتهما مع الصين في اتجاهين متعاكسين بالنسبة للهند وباكستان. وفي حين شهدت علاقات نيودلهي مع بكين توترات متزايدة في السنوات الأخيرة، فإن الشراكة بين ما يسمى بالأخوة الحديدية – باكستان والصين – كانت في حالة انتعاش. ومن المرجح أن تعزز التطورات الأخيرة في أفغانستان كلا الاتجاهين. فإذا دافعت الولايات المتحدة عن تراجعها في أفغانستان باسم مواجهة التحدي الصيني، يرى الكثيرون فرصًا جديدة بالإضافة إلى تحديات قادمة في طريق بكين في أعقاب الانسحاب الأمريكي.

وعلى الرغم من أن بكين كانت تنتقد بشدة الانسحاب الأمريكي المتسرع من أفغانستان، إلا أنها كانت تعد نفسها للعب دور أكبر هناك. وخلال فترة رئاستهما لأفغانستان، كان كل من حميد كرزاي وأشرف غني حريصين على حمل الصين على لعب دور أكبر في بلادهم، ليس أقله من خلال الاستثمار. وحتى وقت قريب، كانت بكين حذرة.

وفي السنوات القليلة الماضية، تدخلت بكين بحذر في السياسة الأفغانية وتحاول القيام بدورها في دبلوماسية المصالحة. كما أبدت بعض الاهتمام بتطوير الموارد المعدنية الكبيرة في أفغانستان، بما في ذلك منجم النحاس المملوك للصين جنوب شرق كابول. وقد رحبت كل من باكستان وأفغانستان بفكرة توسيع الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان – وهو أحد أول مشاريع مبادرة الحزام والطريق – في أفغانستان.

وتعزز الشراكة القوية مع باكستان، التي لها تأثير كبير مع طالبان، آفاق الصين في أفغانستان. ومع ذلك، فإن هذا التقييم الإيجابي يخضع للسلام والاستقرار في أفغانستان والتأكيدات ذات المصداقية من طالبان بشأن الانفصال عن الحركات الإسلامية في منطقة شينجيانغ المضطربة في الصين. ومع ذلك، فإن بكين متفائلة، وليس من المستغرب أنها كانت من بين أول من قدم ترحيبًا مشروطًا باستيلاء طالبان على السلطة في كابول.

فالهند، بالطبع، تنظر إلى دور صيني أكبر في أفغانستان ببعض القلق. حيث راقبت نيودلهي بحذر أن بكين توسع بثبات مكانتها الاقتصادية والعسكرية في شبه القارة الهندية في السنوات الأخيرة – بطرق تتجاوز تحالفها التقليدي مع إسلام أباد. وتعد الصين الآن شريكًا رئيسيًا لنيبال وبنغلاديش وسريلانكا. كما أنه يهتم بشدة بشؤون بوتان وجزر المالديف. وإن الشراكة الصينية الباكستانية في أفغانستان ستكون بالفعل بمثابة نكسة كبيرة للهند على جانبها الشمالي الغربي الحساس. ويمكن للموارد الاقتصادية الهائلة للصين أن تكون قوة مضاعفة قوية للجيش الباكستاني في إعادة تشكيل المسرح الأفغاني المضطرب.

ومما يزيد الطين بلة بالنسبة للهند دور روسيا الجديد في المنطقة. اذ لم تكن نيودلهي متحمسة للغاية لشراكة موسكو الاستراتيجية المتنامية مع بكين في السنوات الأخيرة. وتكتسب هذه الشراكة الآن بعدًا جديدًا مع الميل الروسي نحو باكستان وطالبان.

وعلى مدى العامين الماضيين، شددت موسكو مرارًا وتكرارًا على أهمية إشراك طالبان، بينما ضاعفت نيودلهي دعمها للحكومة المنتخبة في كابول. كما أبقت موسكو الهند خارج ما يسمى بعملية الترويكا. وتضمنت الترويكا، التي أُنشئت في عام ٢٠١٩، للتفاوض بشأن السلام في أفغانستان الولايات المتحدة وروسيا والصين. حيث تم تضمين باكستان في الترويكا الموسعة هذا العام. ودافعت موسكو عن قرار إبقاء نيودلهي بعيدة بالقول إن الأخيرة ليس لها تأثير يذكر على طالبان وبالتالي لن تكون قادرة على المساهمة في عملية السلام. فروسيا، مثل الصين، أبقت سفارتها في كابول مفتوحة منذ انهيار حكومة غني وهي حريصة على التواصل مع طالبان.

وإن التواصل الروسي الناجح مع طالبان وسط إبعاد الهند المتعمد عن المجموعة لن يؤدي إلا إلى توسيع الفجوة بشأن القضايا الإقليمية بين نيودلهي وموسكو. وقد اتسعت الخلافات بين البلدين في السنوات الأخيرة، لأسباب ليس أقلها العلاقات الهندية المتنامية مع الولايات المتحدة على خلفية الصراع الأمريكي الروسي المتصاعد.

ولم يتنكر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف الكلمات في انتقاد الرباعية ومجموعة المحيطين الهندي والهادئ لاحتواء الصين. وكانت الهند أقل صراحة بشأن الشراكة الصينية الروسية، لكن مخاوفها حقيقية. وحتى الآن، كانت باكستان خارج هذه الديناميكية الهندية الروسية الأمريكية والصينية. وقد بدأ هذا يتغير في السنوات الأخيرة بسبب توسيع المشاركة بين موسكو وإسلام أباد.

وكان أحد المصادر الرئيسية لاستمرار حسن النية السياسية الهندية لشريكتها التقليدية، روسيا، هو الشعور بأن الأخيرة كانت ثابتة في دعمها للهند في نزاعاتها مع باكستان. وفي الوقت الذي تسعى فيه موسكو إلى تحقيق توازن أكبر بين نيودلهي وإسلام أباد، من المرجح أن يستغرق دعم النخبة والشعبية لشراكة الهند بضع ضربات.

وكان من المفترض على نطاق واسع أن إستراتيجية الهند القائمة على التوافق المتعدد – الحفاظ على شراكات إستراتيجية متزامنة مع الولايات المتحدة وروسيا والصين – ستنجو من التغيرات الإقليمية والعالمية الرئيسية. لكن التحديات الأمنية المتزايدة من الصين جعلت هذا الافتراض موضع نقاش ودفعت الهند إلى الاقتراب أكثر من أي وقت مضى من الولايات المتحدة. يمكن أن تؤدي التطورات الأخيرة في أفغانستان إلى تكثيف التناقضات الصينية الهندية، وتقوية العلاقات الهندية الأمريكية، وإحداث مسافة أكبر بين الهند وروسيا – مما يسرع وتيرة التحول في علاقات القوى العظمى في الهند التي كانت جارية بالفعل.

موت السلم الأميركي في كابول

بروجيكت سندكيت

Brahma Chellaney

إن تفكك الجهود المبذولة لبناء أفغانستان كدولة ديمقراطية وعلمانية سيشكل تهديدًا أكبر بكثير للعالم الحر من الانهيار السوري. وإن قوة طالبان المطلقة وارتباطاتها بالجهاد العالمي ستهدد عاجلاً أم آجلاً المصالح الأمنية الأمريكية في الداخل والخارج.

لقد أدى استيلاء الإرهابيين على أفغانستان، في أعقاب قرار الرئيس جو بادين بسحب القوات الاميركية السريع، إلى وضع نهاية رهيبة لأطول حرب خاضتها أمريكا. وهذه لحظة فاصلة سوف نتذكرها لإضفاء الطابع الرسمي على نهاية باكس أمريكانا (مصطلح يقصد به فترة السلام الاميركي او السلم الاميركي ما بعد الحرب العالمية الثانية بسبب من طغيان النفوذ الأمريكي) منذ فترة طويلة وإسقاط الستار على صعود الغرب الطويل.

وفي الوقت الذي كانت فيه تفوقها العالمي تتعرض بالفعل لتحديات شديدة من قبل الصين، قد لا تتعافى الولايات المتحدة أبدًا من الضربة التي تلحقها هذه الكارثة الاستراتيجية والإنسانية بمصداقيتها ومكانتها الدولية. والرسالة التي توصلها إلى حلفاء الولايات المتحدة هي أنهم يعتمدون على دعم أمريكا عندما يكونون في أمس الحاجة إليه على مسؤوليتهم الخاصة.

وبعد كل شيء ، تكشفت الكارثة الأفغانية بعد أن ألقت الولايات المتحدة حليفها – الحكومة الأفغانية – تحت الحافلة ونزلت مع أكثر الإرهابيين دموية، طالبان في العالم .فقد أبرم الرئيس دونالد ترامب أولاً صفقة فاوستية معهم ، ثم سارعت إدارة بايدن إلى تنفيذ الخروج العسكري الذي تمليه الصفقة ، على الرغم من أن طالبان كانت تنتهك الاتفاق علانية .

وارتبط الانهيار الدراماتيكي للدفاعات الأفغانية ثم الحكومة ارتباطاً مباشراً بخيانة الولايات المتحدة. ويعترف بايدن بأن ترامب "سحب القوات الأمريكية إلى حد أدنى يبلغ ٢٥٠٠" في أفغانستان. ومن خلال رفض الاحتفاظ بهذا الأثر العسكري الصغير، ومن خلال الأمر بخروج سريع في بداية موسم القتال السنوي، سحب بايدن البساط من تحت أقدام الجيش الأفغاني، مما سهل عملية اكتساح طالبان.

وقامت الولايات المتحدة بتدريب القوات الأفغانية وتجهيزها ليس للعب دور مستقل ولكن للاعتماد على القدرات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي لمجموعة من ضرورات ساحة المعركة – من الدعم الجوي القريب، بما في ذلك الطائرات بدون طيار للوعي بالظروف، إلى الحفاظ على أنظمة الأسلحة التي توفرها الولايات المتحدة. وأدى انسحاب بايدن المأساوي للقوات دون خطة انتقالية للحفاظ على القدرات القتالية الأفغانية إلى إطلاق تأثير الدومينو، حيث انسحب ٨٥٠٠ من قوات الناتو وحوالي ١٨٠٠٠ متعاقد عسكري أمريكي أيضًا وترك الجيش الأفغاني في مأزق.

وكما أوضح المدير العام السابق لوكالة المخابرات المركزية، ديفيد بتريوس، منذ انتهاء العمليات القتالية الأمريكية في أفغانستان في ١ يناير ٢٠١٥، كان الجنود الأفغان "يقاتلون ويموتون من أجل بلدهم" بشجاعة حتى تخلت عنهم الولايات المتحدة فجأة هذا الصيف، مما أدى إلى تعريض الدفاعات الأفغانية للخطر. ويعزز هذا التقدير عدد القتلى العسكريين: منذ انتهاء الدور القتالي للولايات المتحدة قبل أكثر من ستة أعوام ونصف، فقدت قوات الأمن الأفغانية عشرات الآلاف من الجنود، بينما تكبد الأمريكيون ٩٩ قتيلاً فقط، العديد منهم في حوادث غير عدائية..

وهذه ليست المرة الأولى التي تتخلص فيها الولايات المتحدة من حلفائها – أو حتى المرة الأولى في الذاكرة الحديثة. ففي خريف عام ٢٠١٩، تخلت الولايات المتحدة فجأة عن حلفائها الأكراد في شمال سوريا، وتركتهم تحت رحمة هجوم تركي.

لكن في أفغانستان، بذرت الولايات المتحدة الريح وجنت الزوبعة. وإن هزيمتها وإذلالها نتج عن فشل القيادة السياسية، وليس العسكرية. وتجاهل بايدن الظروف على الأرض وألغى كبار جنرالاته العسكريين في أبريل وأمر جميع القوات الأمريكية بالعودة إلى ديارهم. والآن، توجت الحرب الأمريكية في أفغانستان بعقدين من الزمن مع عودة العدو منتصرًا إلى السلطة.

فقد قُتل ٥٨٢٢٠ أمريكيًا (معظمهم من المجندين) في فيتنام، ٢٤٤٨ جنديًا أمريكيًا مات (جميعهم متطوعون) على مدار ٢٠ عامًا في أفغانستان. ومع ذلك، فإن التداعيات الجيوسياسية لهزيمة الولايات المتحدة في أفغانستان هي أكثر أهمية على الصعيد العالمي من الهزيمة الأمريكية في فيتنام.

وقد لا يكون لطالبان التي ترعرعت في باكستان مهمة عالمية، لكن عقيدتهم العسكرية للإسلاموية العنيفة تجعلهم رابطًا مهمًا في حركة جهادية دولية تثير العداء تجاه المسلمين غير السنة. وإن استعادة طالبان للسلطة ستنشط وتشجع الجماعات العنيفة الأخرى في هذه الحركة، مما يساعد على إعادة إحياء الإرهاب العالمي.

وفي إمارة طالبان، من المرجح أن تجد القاعدة وبقايا (داعش) والجماعات الإرهابية الباكستانية ملاذًا. ووفقا لتقرير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الأخير،"فأن حركة طالبان والقاعدة لا تزال تحالف وثيق" والتعاون بينهما يتم من خلال شبكة حقاني ومقرها باكستان، واجهة للمخابرات الباكستانية.

وإن تفكك الجهود المبذولة لبناء أفغانستان ديمقراطية وعلمانية سيشكل تهديدًا أكبر بكثير للعالم الحر من الانهيار السوري، الذي أدى إلى تدفق هائل للاجئين إلى أوروبا وسمح لداعش بإعلان الخلافة وامتدادها إلى العراق. وإن قوة طالبان المطلقة في أفغانستان ستهدد عاجلاً أم آجلاً المصالح الأمنية الأمريكية في الداخل والخارج.

وعلى النقيض من ذلك، ستدعم مصالح الصين بهزيمة طالبان لأقوى جيش في العالم. ويخلق خروج أمريكا المهزومة مساحة أكبر للإكراه والتوسع الصيني، بما في ذلك ضد تايوان، بينما يبرز التراجع الذي لا رجعة فيه لقوة الولايات المتحدة.

ومن المؤكد أن الصين الانتهازية ستستغل الانفتاح الجديد لشق طرق استراتيجية في أفغانستان الغنية بالمعادن وتعميق تغلغلها في باكستان وإيران وآسيا الوسطى. ومن أجل استمالة طالبان ، التي حافظت معها على علاقات طويلة الأمد، أوعزت الصين بالفعل إلى احتمال توفير الأمرين اللذين تحتاجهما الميليشيا لحكم أفغانستان: الاعتراف الدبلوماسي والبنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها والمساعدة الاقتصادية.

وإن إعادة تشكيل إمارة من العصور الوسطى، ومتشددة، وتمجيد الجهاد في أفغانستان ستكون نصبًا تذكاريًا لغدر الولايات المتحدة. وستكون صور مروحيات شينوك وبلاك هوك التي تنقل الأمريكيين من

مجمع السفارة الأمريكية في كابول، والتي تذكر الإخلاء المحموم من سايغون في عام ١٩٧٥، بمثابة شهادة على فقدان أمريكا للمصداقية – وخسارة العالم لأمريكا.